

**تأثير أزمة الركود الاقتصادي عام 1929م  
على السياسات الاقتصادية والمالية للدول الرأسمالية**

**The Impact of the Global Recession Crisis in 1929 on  
Economic and Financial Policies of the Capitalist Countries**

**أ. فرج الفاخري و د. رندة بوكري  
كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي**

**المُلخَص**

يرتكز جَوْهر مَوْضوع هذا البحث على مناقشة التحليلات التي وردت في العديد من الكتب والأبحاث والدراسات العلمية في موضوع إدارة الأزمات، من أجل التعرف على تكوين الأزمة وأسباب نشأتها، وخصائصها وأنواعها، وذلك كمدخل لدراسة وتحليل إدارة أزمة من أبرز الأزمات الاقتصادية في التاريخ البشري المعاصر، وهي أزمة الكساد العالمية 1929م، وذلك بهدف مُطَارَحة تحليلات البُحَاث حول هذه الأزمة، لإِبْرَاز كيف اضْطُرَّت الدول التي تأثرت بنتائجها إلى تغيير إستراتيجيَّة سياساتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية المستقبلية.

**الكلمات المفتاحية:** إدارة أزمات. كساد عالمي. ركود عالمي. أزمة 1929م.

**Abstract**

The essence of the subject of this research is based on the discussion of analyses made in numerous books, research works, and scientific studies on the subject of crisis management, in order to identify the composition of the crisis, its causes, characteristics and types, as an input to the study and analysis the World Depression Crisis of 1929, which is the most prominent economic crisis in the contemporary human history. The aim of this research is to discuss the researchers' analyses of this crisis to clarify how the affected countries were forced to change the strategy of their future economic, political and military policies.

**Keywords:** Crisis Management; World depression; Global recession; the 1929 crisis.

## مقدمة

لقد عرّف الإنسان ظاهرة الأزمات منذ القدم، فالتاريخ البشري المُرصود حافل بالأزمات بكافة أنواعها المتعددة، ومع ذلك لم يتم الإنسان بمحاولة فهمها وتحديد أنواعها والعمل على مواجهتها وإدارتها بأسلوب علمي مدروس، قائم على التمحيص والتحليل والتخطيط إلاّ منذ العقد السادس من القرن الماضي، حيث إنطلق البُحاث وأهل الاختصاص لدراسة هذه الظاهرة التي تُعد إحدى مكونات نسيج الحياة البشرية (البكري: 2011م، ص. 20-21).

وقد كان لهذا الاهتمام العلمي بظاهرة الأزمات، الفضل الكبير في التفكير بإنشاء بنية متخصصة تضطلع بمهمة معالجة الأزمات وتوابعها بأفضل السبل الممكنة، التي تمثلت في كيان ما يُعرف بـ "إدارة الأزمات"، التي لا يكاد يخلو منها جهاز إدارة دولة من دول العالم الحريضة على التغلب على الأزمات وأضرارها. "ولقد نشأ اصطلاح إدارة الأزمات، في الأصل، من خلال علم الإدارة العامة" (البكري، ص. 21-22).

إن هذا البحث يقوم على أساس مناقشة تحليلات نظرية في إدارة الأزمات، من خلال حصيلة قراءات عديدة في المصادر البحثية المختلفة حول الأزمات وكيفية إدارتها، وقد اعتمدت القراءات في هذا الموضوع على ركنين: ينقسم الركن الأول - بدوره - إلى شقين، بحيث يتم في الشق الأول التركيز على مطالعة وتحليل المصادر التي تهتم بالجانب التفسيري لمصطلح الأزمة وتكوينها وأنواعها. وفي الشق الثاني يتم مطالعة وتحليل الجانب التفسيري لمصطلح إدارة الأزمات، مع التركيز على أهم أدواتها المتمثلة في القيادة، وفي الركن الثاني يتم تناول مثال تطبيقي لأزمة من أبرز وأسوأ الأزمات الاقتصادية التي عرفها الإنسان في تاريخه المعاصر، وهي أزمة الكساد العالمية 1929م التي سوف يتم عرض وتحليل أسباب حدوثها، وتأثير نتائجها على الدول التي عانت من عواقبها، بدرجة غيرت معها إستراتيجية سياساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

## منهج البحث

سوف يقوم هذا البحث من أجل تحقيق أهدافه، باتباع المنهج الوصفي (التحليلي)، الذي يتم به استخلاص كافة المعلومات التي تحلل تأثيرات أزمة الكساد العالمية على الدول التي تضررت منها، ومناقشتها وتحليلها واصطفاء أكثرها تأثيراً في إفلاؤ تغيير إستراتيجية سياساتها المستقبلية، وقد تم اختيار أسلوب تحليل المحتوى من بين الأساليب المتعددة الأخرى للمنهج الوصفي (كأسلوب المسح، وأسلوب دراسة الحالة، وأسلوب الدراسة السببية المقارنة). حيث إن أسلوب تحليل المحتوى، هو الأنسب - من بينها - لطبيعة هذا البحث، وأجدى في تحليله ووصفه الدقيق والمنضبط، لمحتوى الظاهرة المتناولة، وتحديد مشكلتها، وأهميتها، وأهدافه، وحدوده المكانية والزمنية، وطرحه للأسئلة التي تؤدي إجاباتها للوصول إلى الغرض الذي يهدف إليه البحث في فرضياته.

وبصورة أوضح، فإن المنهج الوصفي التحليلي بشكل عام، يهدف إلى الوصول إلى الحقيقة حول الظاهرة المتناولة بالبحث والدراسة، وهي - هنا - أزمة الكساد العالمية، وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات المفصلة عنها وتحليلها، وتحديد المشكلة (أو المشكلات الكامنة فيها)، وتحديد دور الأفراد في صدد مجابهة الأزمة. وهكذا سوف يتم عن طريق المنهج الوصفي التحليلي وأسلوبه التحليلي لمحتوى موضوع البحث المتناول، تفسير الظاهرة قيد البحث وذلك من خلال توضيح الأسباب الحقيقية وراء تلك الظاهرة من ناحية، والتوصل لإبراز تأثيراتها على الدول التي حدثت بها، بما جعلها تغير من سياساتها الاقتصادية والسياسية.

## الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في إعداد هذا البحث، أزمة الكساد العالمية بكثير من الأهتمام، بغية الإستفادة من سلبياتها في وضع تصورات لكيفية تلافي تكرار الأخطاء التي ساهمت في حدوثها في المستقبل؛ حتى أنه "إذا ما أراد علماء الاقتصاد قياس آثار أي أزمة مالية فإنهم يقارنونها بأزمة الكساد العظيم التي بدأت عام 1929م، واستمرت نحو عقد من الزمن". (سكاي نيوز العربية: 2015م).

ولقد تم في هذا البحث رصد واستنباط نتائج الأزمة من مصادر الدراسات السابقة، لقياس وتحديد مدى تأثيرها على الدول التي حدثت بها، ليس فقط في نطاق زمن وقوعها، بل في مدى تأثيرها على تغيير السياسات المستقبلية للدول المعنية، مثل فكرة تكوين الاتحاد الأوروبي[\*]، التي أشارت لها دراسة قامت بها موسوعة إنسكلوبيديا دوت كوم Encyclopedia.com (2017)، التي تُشير فيها إلى أن ولادة فكرة تكوين الاتحاد الأوروبي، تعود أسبابها إلى نتائج أزمة الكساد العالمية المهلكة، وفي دراسات أخرى كالدراستين اللتين قام بهما فريق موسوعة هيستوري دوت كوم History.com (2010; 2009) ودراسة (ترومان Truman: 2015)، (وحسين: 2010) (والدايني: 2015)، وغيرها من دراسات أخرى، تم الاستدلال منها بما يفيد أن الدول التي تأثرت بأزمة الكساد العالمية، قد أرغمت على تبني نظام الاقتصاد الموجه، بعد أن كانت تتبنى النظام الاقتصادي الحر الذي يعمل بدون ضوابط أو توجيه أو رقابة، وهذا ما سوف يتجلى لنا من التحليل لهذه النقطة وسالفتها، في الموضوع المخصص لهما من هذا البحث.

كما كان لدراسات مثل دراسة (الآغا، وأبو مدللة: 2009 م)، وراشواي: 2008 م)، وإينسكلوبيديا دوت كوم Encyclopedia.com (2002)، ووينكلر Winkler (2016)، الفضل في استقاء المعلومات الدالة على كيفية تأثير أزمة الكساد العالمية على الدول التي تضررت منها في تغيير إستراتيجية سياستها العسكرية والسياسية، بالتوجه للتصنيع الحربي التجاري، وبناء قوة عسكرية للدخول في الحرب العالمية الثانية، من أجل التوسع الاستعماري كوسيلة لتحقيق الازدهار الاقتصادي، ومن جهة أخرى فقد تم استخلاص كيفية تأثير أزمة الكساد العالمية في بروز الأنظمة الديكتاتورية "النازية في ألمانيا"، من دراسات عديدة منها دراسة (Alfred Sohn-Rethel (1987)، ودراسة عائشة سعدي: 2014 م).

## أهمية البحث

تتجلى أهمية موضوع هذا البحث، من خلال التعريف بعدة حقائق حول موضوع إدارة الأزمات، التي توصل إليها الباحث والخبراء المهتمين بهذا المجال، من خلال دراسات وأبحاث استغرقت عقوداً زمنية طويلة، وأصبحت . بعد ذلك . من الأساسيات التي يقيس عليها كل مستجد يرغب في البحث بهذا الحقل المهم، وفي هذا الإطار سوف يشتمل البحث على التعريف بتكوين الأزمة وخصائصها

[\*] تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي قد تأسس من خلال "معاهدة ماستريخت The Maastricht Treaty"، التي تم صياغتها في نهاية عام 1991م بين الدول المشاركة، وهي: بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإيرلندا وبلجيكا والدنمارك وهولندا وإسبانيا والبرتغال واليونان ولوكسمبورج، وتم التوقيع عليها في 7 فبراير 1992م. (OOPEC, 1992)

وأنواعها وآلية عملها، كما تتبلور الأهمية الأساسية لهذا البحث في توضيحه أن تأثير أزمة الكساد العالمية عام 1929م، لم يقف عند حد نتائجها المباشرة على الدول التي حلت بها فحسب، بل امتد تأثيرها إلى تغيير السياسات المستقبلية لتلك الدول بشكل متعدد الأوجه والمناحي.

### مشكلة البحث

تكمن مشكلة هذا البحث في تعدد أوجه الموضوعات التي يتم إخضاعها للدراسة والتحليل، من أجل إبراز محصلات أزمة الكساد العالمية 1929م، التي أثرت في المنظور الإستراتيجي للدول التي عانت من نتائجها، وهذا ما يستلزم أولاً دراسة كُنه إدارة الأزمات والتركيز على أهم أدواتها المتمثلة في القيادة، وذلك لأهميتها كعامل أساسي في إدارة الأزمة المختارة، وثانياً دراسة وتحليل الكيفية التي تمت بها إدارة هذه الأزمة كتمثال تطبيقي، من خلال دراسة خلفيتها وكافة المعطيات التي مهدت لحدوثها، من أجل إظهار المحصّلات الناجمة عنها، وتوضيح دورها في دفع الدول التي تأثرت بنتائجها إلى التغيير من إستراتيجيّة سياساتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية المستقبلية، وهذا ما سوف يتوصل إليه البحث من خلال إجابته على الأسئلة التالية:-

- 1- ما هي أسباب حدوث أزمة الكساد العالمي؟
- 2- ما هو السبب في إنتشارها بين دول العالم الأخرى؟ ولم ينحصر مداها في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت السبب في اندلاعها؟
- 3- هل كان من الممكن القضاء على الأزمة في مهدها ببعض المعالجات الاقتصادية؟
- 4- كيف أثرت الأزمة في صناعات القرار بالدول التي تضررت من نتائجها لتغيير إستراتيجية سياسات دولهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية؟
- 5- ما مدى صحة المؤشرات التي تُفيد بالتغيرات المزعومة؟
- 6- هل ظهور النظام النازي في ألمانياً كان بسبب أزمة الكساد العالمية؟ أم لأسباب أخرى؟
- 7- هل الكساد العالمي تسبب في نشوب الحرب العالمية الثانية؟
- 8- هل استنقت فكرة تكوين الاتحاد الأوروبي جذورها من ويلات أزمة الكساد العالمية المضنية؟

### أهداف البحث

تتطوي أهداف هذا البحث على السعي لتقديم دراسة حول التأثير الناشئ عن أزمة الكساد العالمية عام 1929م، ومدى علاقته بتشكيل معالم إستراتيجيات السياسات الاقتصادية والسياسية والعسكرية المستقبلية للدول التي تضررت من الآثار الوخيمة للأزمة، وسوف يتبع البحث من أجل تحقيق أهدافه عدة خطوات، تبدأ بالتعريف بإدارة الأزمات وبقيادتها ثم تقديم تعريف بأزمة الكساد العالمية (1929م)، ثم تحليل نتائجها وتأثيراتها، للوصول إلى الهدف الأساسي الذي يقوم عليه البحث، وهو معرفة مدى مؤاؤمة فرضية البحث مع النتيجة التي تم التوصل إليها في ذلك الخصوص، بمعنى أن هدف البحث الأساسي يكمن في معرفة ما إذا كانت

نتائج أزمة الكساد العالمية قد كان لها دوراً في تشكيل السياسات الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدول التي قاست من آثارها الضارة من عدمه.

### فرضية البحث

تهدف فرضية هذا البحث للوصول إلى أن تأثير أزمة الكساد العالمية، لم يقف عند حد النتائج الاقتصادية المباشرة التي أحقت بالدول التي حدثت بها فحسب، بل أنه امتد إلى إزغام كثير من تلك الدول . التي تأثرت بنتائجها . إلى تغيير إستراتيجية سياساتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية المستقبلية، وسوف يتم ذلك من خلال مناقشة التحليلات التي تضمنتها العديد من الأبحاث والكتب والدراسات العلمية السابقة حول هذه الأزمة، التي نتج عن اغتيمها عدة أزمات أخرى: - أزمة مالية حادة، وأزمة اجتماعية، وأزمة سياسية، وأزمة عسكرية.

وفي هذا الصدد، لقد حرص هذا البحث في رصده واختياره ودراسته للأبحاث والمقالات والورقات والكتب العلمية المختلفة التي تناولت موضوع إدارة الأزمات بصفة عامة، وما يتعلق منها بفرضيته بصفة خاصة، أن تكون أفكارها ومعلوماتها والآراء التي تحملها مبنية على رؤية قائمة على التحليل الصرف لخلفية وطبيعة وأسباب ونشأة الأزمة قيد البحث، وأن تكون النتائج المستخلصة مبنية على الأصول المتبعة في إعداد البحوث العلمية، وسوف يعتمد هذا البحث في نتجه لتأكيد صحة فرضيته من عدمها، على اتباع قواعد المنهج الوصفي التحليلي.

### حدود البحث

سوف يتناول هذا البحث في دراسته من حيث الحدود المكانية، أكثر الدول التي تأثرت بأزمة الركود العالمية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية، وكندا وأستراليا واليابان، وذلك بشكل عام مع التركيز على الولايات المتحدة والدول الأوروبية بشكل خاص، أما على مستوى النطاق الزمني للبحث فسوف يتم التركيز على الفترة الزمنية الواقعة بين بداية وقوع الحرب العالمية الأولى 1914م، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية في سنة 1945م بشكل عام، مع التركيز . بشكل خاص . على الفترة الزمنية الممتدة ما بين حدوث أزمة الكساد العالمية في أواخر شهر أكتوبر 1929م، وحتى بداية إنفراجها في سنة 1940م.

### خطة البحث

سوف ينقسم هذا البحث، في خطته، إلى ثلاثة أجزاء: على النحو التالي: -

- الجزء الأول: يشتمل على التعريف بماهية الأزمات، ومفهوم إدارتها وآلية عملها. والتعريف بمفهوم القيادة ودورها المهم في إدارة الأزمات.
- الجزء الثاني: يحتوي على تحليل لأزمة الكساد العالمي 1929م ونتائجها ومدى تأثيراتها، تسبقه نبذة عن الخلفية التي مهدت لوقوعها.

● الجزء الثالث: يشتمل على الخلاصة التي يتوصل لها البحث، من خلال التحقق من مدى مواءمة النتائج مع فرضية البحث.

## الجزء الأول

### أولاً: تعريف مفهوم الأزمة

لقد قدم الخبراء وأهل التخصص في مجال الأزمات عدة تعريفات توضح مفهوم ومعنى الأزمة، التي يمكن لنا إجمالها في التعريفات الثلاثة التالية:

1. "الأزمة هي نقطة تحول وتغير مفاجئ في الشؤون السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها، مما يؤدي إلى خلق وضع عصيب غير مستقر، وتنشأ الأزمات على شكلين: أزمات ناتجة عن الكوارث الطبيعية كمثل الزلازل والفيضانات والأعاصير وما إلى ذلك، وأزمات سياسية واقتصادية، كالحروب والصراعات والأزمات المالية" (Olafsson, 2013, pp. 1-3).

2. "إن الأزمة هي الحدث غير المتوقع، الذي يواجه نظاما معيناً، وتُشير بواوره إلى تطوره السريع بآلية ينتج عنها مخاطر حسيمة تتجاوز الموارد المتاحة من حيث التدابير المتخذة، والجهات التي اتخذتها" (Rogalski, 2004 cited in Anceaux, 2012, p.7).

3. تُعرّف الأزمة بأنها: -حدث كبير مفاجئ يصعب أحياناً توقعه، ويؤدي إلى خلل وتهديد للمصالح ونتائج سلبية، وقد تتعدد مصادر الأزمة وتباين تأثيراتها وتحتاج لمواجهتها وتدارك آثارها بشكل سريع، وبالإمكانات المتاحة للسيطرة عليها وتجنب آثارها المستقبلية (البكري، 2011م، ص. 15 - 16).

### ثانياً: التعريف بمهية إدارة الأزمة

مع تواتر الأزمات بأنواعها المختلفة، ولشدة ما تلحقه من أضرار فادحة بمناحي مختلفة من حياة الإنسان، فقد كان لزاماً أن يتم التفكير في وسيلة يتسنى بها مجابهة هذه الظاهرة المدمرة، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء جهاز إداري متخصص يتم عن طريقه التعامل مع الأزمات والسيطرة عليها، بإستخدام الأدوات والأساليب العلمية الفعّالة، ومن خلال تطعيمه بقيادة وفريق من المتخصصين وذوي الخبرة في هذا الشأن، وذلك من خلال صقلهم وتأهيلهم لأداء هذه المهمة العسبية وبهذا المعنى، يمكن الاستدلال على معنى إدارة الأزمات من خلال التعريف التالي:- "إدارة الأزمات هي كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة من خلال التقدير المنظم والمنتظم للأزمة" (ABAHE, 2017).

وهكذا نشأت ما يُعرف بـ إدارة الأزمات التي أصبحت علما من العلوم الإنسانية المعاصرة، التي تُدرس في المعاهد والجامعات المختلفة، وأصبحت إدارة الأزمات المصدر الذي يُعتمد بنتائجه وتوصياته لدى حكومات العالم التي تهدف لتفادي الأزمات أو التقليل من آثارها الوخيمة (الرويلي، 2011م، ص. 1).

ونجد أن الدول المتقدمة في هذا السياق . وحذت حذوها بعض الدول النامية . بتدريس علم إدارة الأزمات في الجامعات والمعاهد المتخصصة، حتى يتم خلق كوادر من القيادات والخبراء في هذا المجال المهم الذي أصبح أحد أوجه الحياة في العالم بأسره، ويُشير (ديفيد نيل David Neal: 2000, p. 12) في هذا الصدد، إلى أن عدد الجامعات التي تبادر بفتح مجال دراسة البكالوريوس في إدارة الأزمات يتزايد باطراد، مما يُساعد في تخريج خبراء وقيادات من المهنيين المحترفين على أساس علمي سليم.

ولقد وضعت إدارة الطوارئ في الولايات المتحدة (NGA)، في فترة السبعينات من القرن المنصرم تصور لإطار التعامل مع الكوارث الذي لازال يعمل به حتى الآن، يقوم على أربعة أنشطة متصلة ببعضها على النحو التسلسلي التالي: أنشطة التخفيف، وأنشطة التهيؤ والاستعداد، وأنشطة الاستجابة، وأنشطة التعافي، التي تم تبنيها واستخدامها من قبل صانعي السياسات والباحث والممارسين والمدربين والمعلمين في نطاق إدارة الأزمات (Malcolm Baird, 2010, p.5) .

وعلى هذا الغرار تُشير "بريندا فيليبس Brenda Phillips" (2005, p.117)، إلى أن هذه الأنشطة تعمل بالكيفية التالية:-

- أ. أنشطة التخفيف: تشمل أية أنشطة تُساعد على إزالة أو التخفيف من العواقب الوخيمة المحتملة للأزمة.
- ب. أنشطة التهيؤ والاستعداد: يتم من خلالها استخدام كل ما يُنبغي من سبل ووسائل ضرورية، من شأنها معالجة مظاهر الأزمة، التي لا تتمكن تدابير أنشطة التخفيف من القضاء عليها.
- ج. أنشطة الاستجابة: وهي أنشطة تتبع حدوث الأزمة، وهي مصممة لتقديم المساعدات الطارئة للمتضررين من الأزمة، كما أنها تسعى للتخفيف من حدة الأضرار الثانوية.
- د. أنشطة التعافي: وهي أنشطة مصممة للاستمرار إلى ما بعد حدوث الأزمة، وحتى تعود الأمور إلى وضعها الطبيعي، وتحسين الوضع لمعدلات أفضل.

ويُعد عامل التخطيط أو التفكير الإستراتيجي في إدارة الأزمات من العوامل الأساسية، الذي يولي له أهمية كبرى عند مواجهة أية أزمة، ومن ثم فإن التخطيط السليم هو الذي يشتمل على تصورات تضع في حساباتها كل الاحتمالات المتوقعة وغير المتوقعة، وذلك من خلال إعداد سيناريوهات لكل ما يمكن تصوره أن يحدث كردة فعل لكل خطوة يتم إتخاذها في أثناء إدارة الأزمة أو قبل الأزمة، فهي أداة فعالة في التنبؤ بالأحداث المفاجئة. (الحدراوي، ومحمد، 2013م، ص.ص. 258-259).

ومن أهم العناصر التي تُساعد على إعداد تخطيط سليم في هذا الخصوص، هو الاسترسال في توجيه أسئلة تُغطي كافة أوجه الأزمة ومناحيها المتفرقة مثل: -

- هل هذه الخطوة ستحقق النجاح المطلوب؟ أم أنها بسبب عوامل أخرى طارئة أو كامنة ستفشل؟ أو أنها ربما تعود بأضرار أعظم وأدهى من النجاح المحدود الذي تحققه؟
  - ما هي الخطوة البديلة في حالة فشل هذه الخطوة أو عدم صلاحيتها؟
- وهكذا تتابع الأسئلة التي من خلالها يتحسن الأداء الإداري للأزمة.

ومجمل المعنى في هذا الصدد، أن التخطيط السليم للأزمة هو الذي يقوم على أساس وضع أكثر من خطة أو سيناريو لمعالجة الأزمة ويضع كل الافتراضات المحتملة، ويُدرِك بأن صياغة الخطط على الورق يختلف عن تطبيقها على أرض الواقع، فالأوضاع في العالم الحقيقي تتغير مع ما يستجد ويحدث من حولها، فمن هنا لا بد من التخطيط لكافة الاحتمالات المختلفة.

ويرى علماء وخبراء إدارة الأزمات أن أهم أساسيات النجاح في التعامل مع الأزمات تكمن في أربعة عناصر حاسمة وهامة. أولها: سرعة البث في التعامل مع الأزمة، فعنصر الوقت له أهمية كبرى في إدارة الأزمات والتعامل معها. وثانيها: عنصر الدقة في اختيار الأسلوب المناسب والملائم لطبيعة الأزمة المتصدى لها. وعلى هذا الأساس، فإن عدم الأخذ بمهذين العنصرين يؤدي إلى استئصال الأزمة وتحولها إلى كارثة (Manzoni, 1015, p.2). وثالثها: وجود قيادة ذات كفاءة عالية، تتوفر فيها خصائص معينة تمكنها من إدارة الأزمة بنجاح (Olafsson, 2013). ورابعها: وجود فريق عمل يكون من بينهم الخبير والمختص والفني في مجالات مختلفة، وتحركهم رغبة التفاني في العمل بروح الفريق، لأجل النجاح في مواجهة الأزمة والتغلب عليها، من خلال الدقة وسرعة التصرف والتنسيق وعدم ترك الأمور للصدفة (العامري، 2011م).

ويُعد عنصر القيادة من أهم العناصر التي تُحدث الفارق في مدى نجاح الإدارة في السيطرة على الأزمة من عدمه، وهذا لا يعني التقليل من أهمية عنصر الوقت أو عنصر الأسلوب المناسب أو عنصر فريق العمل فجميعها لا غنى عنها، وفي نهاية المطاف ما هي إلا نتاج لقرارات وتنسيق وتوجيه القيادة الكفؤة في إدارة الأزمات.

وفيما يلي توضيح لمدى أهمية كل من عنصر الوقت، وعنصر اختيار الأسلوب الملائم، وعنصر فريق العمل، يعقبه شرح لمفهوم القيادة وأهمية دورها في إدارة الأزمات: -

### 1. يقول الدكتور محمد شومان (2001م) في صدد تأكيد أهمية عنصر الوقت: -

"إن عنصر الوقت أحد أهم المتغيرات الحاكمة في إدارة الأزمات، فالوقت هو العنصر الوحيد الذي تشكل ندرته خطراً بالغاً على إدراك الأزمة، وعلى عملية التعامل معها إذ أن عامل السرعة مطلوب لاستيعاب الأزمة والتفكير في البدائل واتخاذ القرارات المناسبة، والسرعة في تحريك فريق إدارة الأزمات والقيام بالعمليات الواجبة لاحتواء الأضرار أو الحد منها واستعادة نشاط المنظمة".

2. إن عنصر الدقة في اختيار الأساليب الملائمة لطبيعة الأزمة، يأتي في أساسه من أن كل أزمة . على حدة . تعتبر حالة فريدة من نوعها لها تكوينها الخاص بها، الذي يحتوي على خلفيتها من المعطيات التي كونتها وتسببت في حدوثها، ومن هنا تقوم إدارة الأزمة بوضع خطتها الاستراتيجية الشاملة وفقاً لمعطيات تكوين الأزمة المتناولة، بحيث تُراعي حدود الإمكانيات والموارد المتاحة، وتتصرف في نطاق حدود القيود السياسية والإدارية السائدة (Johnson, 2000, p.74). ورغم أن معالجة الأزمات تعتمد على نفس الأدوات . التي لا غنى عنها لأية إدارة أزمات . سواء كانت أزمات مفاجئة أو غير مفاجئة التي أهمها وجود قيادة تتوفر فيها معايير معينة، إلا أن آلية معالجة كل أزمة أو أخرى تختلف بقدر اختلاف نوعية كل أزمة بمعزلها.

3. إن العمل الجماعي أمر أساسي لإدارة الأزمات بفعالية تؤدي إلى تحقيق النجاح المطلوب، ويذكر "هيس Hess، وفريمان Freeman، وكوفيرت Coovert" (2008 cited in Leigh, 2015, p. 11) في هذا الشأن بأنه: -

"لا يوجد فرد لديه ما يكفي من المعرفة والسعة الإدراكية لمواجهة كافة مهام المشاكل المعقدة، ومن هنا فإن جهود فريق عمل متكامل ضرورة ملحة لضمان توفر جميع المعلومات الأساسية المتنوعة، ولأجل التأكد من أنه قد تم اعتبار واختبار كافة الافتراضات المختلفة، وتم النظر بعين الاعتبار لكافة الخطط والتفسيرات المعقولة".

وخلاصة لكل ما سبق، يمكن لنا أن نُجمل تعريف علم إدارة الأزمات، في أنه: "هو علم إدارة التوازنات والتكيف مع المتغيرات المختلفة، وبحث آثارها في كافة المجالات. وإدارة الأزمات تنطوي على عدة عمليات مترابطة ومتكاملة، أهمها تحديد المخاطر المحتملة والتنبؤ بها، ثم إعداد الخطط التي تستخدم في مواجهة هذه المخاطر ومجابهتها وتقليل الخسائر المحتملة بأقصى درجة ممكنة، ثم تقييم القرارات والحلول الموضوعية" (ABAHE, 2017).

### ثالثاً: مفهوم القيادة ودورها في إدارة الأزمات:

في أوقات الأزمات تشتد الحاجة الملحة إلى قيادة، وفي أوقات الأزمات المفعمة بهول الفوضى والاضطراب والارتباك، يتطلع الجميع لمن يرشدهم ويقودهم، فتتجه أنظارهم لمن يتبوأ منصب القيادة، غير أنه ليس كل من يشغل منصب قيادي يملك الخصائص والسمات القيادية، التي تؤهله للاضطلاع بمسؤولية قيادة إدارة الأزمات، فأحياناً يولد من مخاض الأزمات قادة بدون ألقاب وظيفية. (Olafsson, 2013, pp. 9-10). وعلى هذا الأساس فإن القيادة تُعد من أهم العوامل الفعالة في إدارة الأزمات.

ويرى كورتوا (1999 مقتبس في الملاء، 2015م، ص. 70) بأن اقتناء سمة القيادة يأتي من مصدرين يعرفهما على النحو التالي:

"إن اكتساب صفة القائد الحقيقي أمر دقيق جداً ويحتاج إلى ملكات فيسيولوجية بارزة تولد مع المرء، وإلى ملكات مكتسبة يحصل عليها الإنسان من خبرة الحياة والمجتمع، وهذه الملكات تختلف من شخص إلى آخر".

والقيادة البارعة في إدارة الأزمات، هي تلك التي تتوفر فيها إمكانيات وخصائص معينة، منها إختوائها للمعرفة والخبرة والذكاء، والذكاء في حد ذاته ليس هو ما يتبادر لذهن الكثيرين بأنه فطري يولد مع الإنسان، فهذا التصور يُعد من الأخطاء الشائعة، فالذكاء بحسب ما توصل إليه العلماء في هذا الخصوص هو من المهارات المكتسبة، التي يتم امتلاك مُقدّراتها بالتحصيل المعرفي وتنمية مهارات التفكير السليم، ويقول غوتفريدسون (Gottfredson 1997 cited in Hogan, 2008, p. 356) في هذا السياق:-

"الذكاء هو إمكانيّة عقلية شاملة لعدة مهارات، منها القدرة على الاستدلال والتفكير العقلي والتخطيط وحل المشكلات، والتفكير المجرد وفهم الأفكار المعقدة والتعلم السريع والتعلم من التجارب، والذكاء لا يتم تعلمه من كتاب أو هو مهارة أكاديمية معينة أو مجرد اختبار للذكاء، بل أنه يعكس إمكانية أكثر سعة وعمقا لفهم ما يحيط بنا والتفاعل معه، والإحساس المنطقي لمعنى الأشياء ومعرفة ما يمكن أن نفعله".

وفي هذا الصدد، "تكمن براعة القيادة في تصور إمكانيّة تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر، إلى فرص لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة، ولا شك أن هذا التوجه الإيجابي يهيئ لإدارة الأزمة التفاعل الحي والمبدع مع التحدي الكبير الذي تواجهه بالقدر الذي يُمكنها من تحويل الخطر الى فرصة يمكن استثمارها، وتحويل إحباطات المحنة الى مناخ يحفز فعاليات الجهود الإبداعية" (الباز، 2002م، ص61).

ويكمن صميم مفهوم فاعلية القيادة الحقيقي في مدى قدرتها على توجيه الآخرين لتحقيق النجاح، وذلك من خلال التأكد من أن كل واحد منهم يؤدي عمله على أحسن ما يُرام، وأنهم جميعاً يقومون بالعمل الذي كلفوا به، وبذل قصارى جهدهم وإمكانياً تُهم الذاتية لإيجازه (Owens, cited in Olafsson, , 2013, p. 154).

ويجد المدراء أنفسهم في أحيان كثيرة أمام مواقف يُنبغي لهم فيها إتخاذ قرارات حاسمة في حدود الموارد المالية والبشرية الشحيحة المتاحة لديهم، فلا بد لهم في هذه الحالة من إيجاد البدائل، والبحث عن متطلبات حل الأزمة بمختلف الطرق، وفي المحصلة النهائية فإن القرارات التي يتخذونها، هي المسؤولة عن حل المشكلة من عدمه، وجودة قرارات القيادة الإدارية في حل المشكلات ما هو إلا نتيجة لحكمهم وتقييمهم وتقديرهم للأمور (Hogan, 2008, p. 355).

والقيادة الناجحة في إدارة الأزمات لا ينتهي عملها بعد زوال الأزمة وانتهائها، بل أنه يستمر من خلال دراسة كافة أحداث الأزمة من أجل الاستفادة من تجربتها وسن قوانين وقائية، لتلافي تكرار الأخطاء التي تم ارتكابها عند مواجهة أية أزمة أخرى في المستقبل، والقيادة الفاشلة هي التي لا تتابع تطبيق القرارات والقوانين التي تم سنها في هذا الإطار بل تتناساها مع مرور الوقت، ويُشير خبير الأزمات والأستاذ الجامعي دينيس ميليتي "Dennis Mileti" في مقابلة صحفية حول هذا الموضوع (2012م) إلى أنه: -

"بعد وقوع الأحداث الكبرى، تجد الناس راغبة في عمل أي شيء من أجل المساعدة، على أساس أن ما حدث لا يتكرر حدوثه مرة أخرى، وتُسن القوانين في أعقاب تلك الأحداث ولكن في غالب الأحيان، ومع مرور الوقت لا يتم تنفيذها بل في بعض الحالات تنتهي إلى الزوال، وهذا من طبيعة البشر الذين يمكن وصف معظمهم بأنهم لا يرون أبعد من غطاء محرك سيارتهم".

## الجزء الثاني

### أزمة الكساد العالمية (1929)

#### 1. التّعريف بمعنى أزمة اقتصادية وأزمة عالمية:

##### أ. معنى أزمة اقتصادية:

الأزمة الاقتصادية هي: - "إهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية مثلاً، والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحياناً هي: - بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية" (كورتل ورزيق، 2009م).

وفي تعريف آخر، فإن الأزمة الاقتصادية تعني: - حدوث تغيير في الاقتصاد بشكل مفاجئ يصاحبه اختلال في التوازن بين الانتاج والاستهلاك، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات. وبمنظور مختلف، هي حالة من الانخفاض غير المسبوق وغير المخطط له في أسعار الأصول، التي تتمثل في رأس المال، والأسهم وحسابات الادخار، وحقوق الملكية.

(رزان: 2016م) والأزمات الاقتصادية إما أن تكون سريعة وعنيفة وإما أن تكون بطيئة، وقد تكون في دولة واحدة أو إنها تنتقل من دولة إلى أخرى، وقد يتسع نطاقها ليشمل عدة دول أو العالم بأسره، فتسمى بذلك أزمة عالمية مثل أزمة الكساد العالمية في سنة 1929م.

## ب. معنى أزمة عالمية:

يذكر الدكتور (عدنان السيد حسين: 2010م، ص. 7. 8)، في سياق تعريفه لمفهوم الأزمة العالمية، بأن: "الأزمة العالمية هي أزمة دول وشعوب، بمعنى أنها لا تقتصر في نشأتها وآثارها على الأطر الرسمية، بل تتجاوزها إلى المجالات الشعبية المنضوية في إطار المجتمع المدني العالمي بتعبير آخر، إنها أزمات دول وأزمة جماعات بشرية وهي لا تقف عند الحدود الجيوسياسية للدولة الواحدة، بل تتعداها إلى ما وراء الحدود. ويمكن أن تكون أزمة النظام العالمي برمته بما فيه من مكونات ومحددات سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية وثقافية، لذلك هي أزمة عالمية، أي أنها تهم العالم بأسره".

## 2. التّعريف بأزمة الكساد العالمية 1929م:

إن أزمة الكساد العالمية "Global Recession" الاقتصادية المدمرة، التي تُعرف أيضاً بأزمة الركود العظيم "The Great Recession"، اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر سنة 1929م، واستمر مداها الزمني لما يزيد على عشر سنوات. حتى بداية الأربعينات. واتسع مداها الجغرافي إلى كافة الدول الصناعية الأوروبية، ومعظم دول العالم باستثناء الاتحاد السوفيتي الذي كان في عزلة عن التعامل الاقتصادي مع دول النظام الرأسمالي، بحكم تبنيه نهج النظام الاشتراكي (Encyclopedia.com, 2017; Pugh, 2015).

وتعتبر أزمة الكساد العالمية، أكبر أزمة اقتصادية عرفت البشرية في تاريخها المعاصر، حيث هبطت التجارة العالمية في أثناءها إلى أكثر من نصف معدلها المعتاد، وتدنى متوسط دخل الفرد إلى الحضيض، وانخفضت عائدات الضرائب وانعدمت الأرباح، وحاقت الحسائر بالمصانع، وأصاب الشلل قطاع العمران والبناء، وأنهارت قيمة أسعار المنتجات الزراعية إلى 60%. ونتيجة لذلك قلت القوة الشرائية وقل معها الطلب على السلع والخدمات (Wikipedia, 2017).

وبعد توقف الجُل الأكبر من الشركات التجارية الكبرى والبنوك ومؤسسات القطاع الصناعي والزراعي والتعدين وقطع الأشجار، عن مزاوله نشاطاتها الإنتاجية في الولايات المتحدة، ولحقتها بعد ذلك كافة الدول التي تآثرت بالأزمة الاقتصادية، فانتشر الفقر المدقع، بسبب فقدان نسبة كبيرة من العاملين والموظفين لوظائفهم وأعمالهم، وانعدمت فرص الحصول على عمل بديل فانتشرت البطالة، وتفشت المشاكل والأمراض الاجتماعية، وخيم شبح المجاعة ففي مدينة نيويورك بمفردها رصدت تحريات إدارة الصحة إنتشار سوء التغذية بين الأطفال بنسبة تصل إلى خمس عددهم (عويضة، 2010م، ص. 5)، وصار من الأمور المعتادة أن ترى عائلات تقطن الأكواخ المصنعة من الورق المقوى أو القماش، (أنظر الصور رقم 1-2) وتقتات على الفضلات من صفائح القمامة في المدن الأميركية (ويكيبيديا، 2017م).

## أسباب أزمة الكساد العالمية:

تعود بَواعِثُ نُتُوءِ أزمة الكساد العالمية، في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر سنة 1929م، إلى نوعين من الأسباب: أسباب غير مباشرة وأسباب مباشرة.

### 1. الأسباب غير المباشرة:

إذا رجعنا للفترة السابقة على أزمة الكساد العالمية، وبالتحديد إلى فترة نشوب الحرب العالمية الأولى "1914 - 1918م" وما بعدها، حتى يوم حدوث الأزمة في 24 أكتوبر من سنة 1929م، نجد أن الولايات المتحدة كانت في قمة ازدهارها الاقتصادي بعد أن تمكنت من غزو الأسواق العالمية، التي ساعدها فيها تراجع اقتصاد الدول الأوروبية بسبب انهماكها في الحرب العالمية الأولى، واستمر الوضع بعد الحرب على وتيرته يصب في مصلحة أميركا التجارية، بعد أن خرجت الدول الأوروبية من أتون معارك الحرب منهكة، واقتصادها مُتضعف (Kaplan et al, 2009).

وهكذا استطاعت الولايات المتحدة من شغل الفراغ التجاري لصالح اقتصادها، فعم أرجاء ولاياتها الرخاء والازدهار والرفاه الذي لم يسبق له مثيل، وتوسع نطاق صناعاتها. كما وحجماً. وأرتفع إنتاجها الزراعي. وبذلك سيطرت في تلك الفترة، على أكثر من نصف الأسواق التجارية العالمية، وأنعكس هذا الانتعاش على مواطنيها، فتعاظمت نزعة الاستهلاك بينهم بقدر كبير، وشجعتهم المؤسسات المالية والبنوك على الإقتراض غير المشروط، فتكالبوا على الإستدانة في تنافس مسعور، وانتشرت بين معظمهم رغبة التطلع إلى تحقيق الثراء، فكثر المشاريع التجارية القائمة على القروض البنكية، وزادت نسبة المضاربين في أسواق المال "البورصة"، فقد كان هناك نحو 2% من أفراد الشعب الأمريكي يمتلكون أسهما وسندات في البورصة، وذلك بعد أن اشتعلت بينهم حُمى التنافس لتحقيق مكاسب سريعة (راشواي، 2008م، ص. 20 . 25).

ولكن أساس هذا الازدهار الاقتصادي، الذي حققته أميركا في الفترة التي سبقت أزمة الكساد العالمية، كانت أسبابه تعود إلى انعدام المنافسة التجارية مع الأطراف الأخرى التي انشغلت بالحرب، ومُحطَّ المشكلة في هذا الخصوص أن قادة وخبراء المال والاقتصاد في أميركا لم يضعوا في إطار حساباتهم هذا الاعتبار، ولم يعوا بأن هذه الظفرة التي تعيشها بلادهم هي لفترة مؤقتة مصيرها إلى الزوال بمجرد إنتهاء الحرب العالمية الأولى، واكتتمالاً دَوْرَةَ تَعَايِ الدول الأوروبية من أعراض الضعف الاقتصادي الذي أصابها بسبب الحرب المدمرة، التي تجشمت وطأة تكاليف نفقاتها الباهظة وتحملت عبء عواقبها الوخيمة.

وهكذا عادت الدول الأوروبية. بعد مَرَحَلَةِ إِنْتِقَالِيَّةٍ. لشغل مكانتها التجارية في أسواق بلادها ومحيطها الإقليمي والعالمي، التي تركتها قبل دخولها الحرب وأستغلتها أميركا لصالحها، وخطأ الإدارة الأميركية في هذا الإطار، يكمن في اعتقادها بأن ما أكتسبته من أسواق عالمية دَرَّتْ عليها أرباحاً طائلة يعود لتفوقها الصناعي والزراعي فحسب، وهذا ما جعلها تترك الحبل على الغارب للبنوك لفتح باب الإقتراض دون ضمانات توازي وتقابل القيمة المقترضة من ناحية، وعدم مراقبة وتوجيه الاستثمار بشكل يتواءم مع حاجة السوق الحقيقية، ويضمن استقراره من ناحية أخرى. كما أنها لم توازن بين مستلزمات فترة مؤقتة في الطلب الفائض على منتجاتها، وبين حجم القوة الشرائية الحقيقية على هذه المنتجات على المدى البعيد؛ أي بما يتفق مع احتياجات السوق الخارجية الفعلية في إطار الواقع التجاري العالمي في ظل الظروف الإغتيادية.

ويشير أحد الأبحاث في هذا الإطار (بيت المعرفة: 2016م، وراشواي: 2008م، ص. 20 . 22) إلى أن أسباب الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية يعود لعدم استقرار الوضع الاقتصادي، وسياسة كثافة الإنتاج، لتغطية حاجات الأسواق العالمية خلال الحرب العالمية الأولى، بسبب توقف المصانع في بعض الدول الأوروبية بعد تحولها إلى الإنتاج الحربي، وعودة الكثير من الدول إلى الإنتاج بعد انتهاء الحرب والاستغناء عن البضائع الأمريكية، لهذه الأسباب تكدست البضائع في الولايات المتحدة وتراكت الديون وأفلس الكثير من المعامل والمصانع، وتم تسريح العمال وانتشرت البطالة وضعفت القوة الشرائية وتفاقت المشاكل الاجتماعية والأخلاقية، إضافة إلى ذلك أثار تلك الدول الأوروبية في تسديد الديون المتوجبة عليها للدول الأمريكية كثيراً من التكهينات عند المواطن الأمريكي، ففقد المستثمرون الأمريكيون والأجانب الثقة في الخزينة الأمريكية، وانعكس ذلك على بورصة وول ستريت إذ أقدم المساهمون في الشركات الكبرى على طرح أسهمها للبيع بكثافة، وأدى ذلك إلى هبوط أسعار الأسهم بشكل حاد وجر مزيداً من الإفلاس والتسريح والبطالة.

كما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية في مَعَبَّةِ الإِعْتِقَادِ بسلامة بنية النظام الاقتصادي الرأسمالي، دون أن تراعى مخاذهره وغفلت عن الحقيقة الثابتة بأن نمط الاقتصاد الرأسمالي عرضة للأزمات، التي تحكمها وتتحكم فيها الدورات الاقتصادية **Business Cycles**، التي تنتهي في بعض الحالات إلى أزمات اقتصادية مستفحلة يصعب معالجتها، التي يشرحها "بارنز وميتشل **Burns & Mitchell**" (1946م مقتبسة في مرغيت، 2016، ص. 1 . 2) كالتالي: -

"الدورات الاقتصادية هي نوع من التقلبات المتواجدة في النشاط الاقتصادي الكلي للبلدان التي يتم تنظيم العمل فيها في إطار المؤسسات، وتتألف الدورة من توسعات تظهر تقريباً في نفس الوقت في عديد من النشاطات الاقتصادية، تتبعها حالات عامة من الركود والانكماش والانتعاش، التي تندمج في مرحلة التوسع للدورة القادمة وهذه السلسلة من التغيرات تكون متكررة، وليست دورية". وعلى هذا النحو، فإن نظام الاقتصاد الرأسمالي عُرضة لهذه الدورات الاقتصادية، وتسمى "دورات كوندراتييف" نسبة إلى الروسي نيكولاي كوندراتييف **Nikolai Kondratiev**، وهي تشتمل على دورات اقتصادية تتراوح أعراضها من تراجع اقتصادي بسيط إلى ركود أو كساد اقتصادي تام، وتحدث نتيجة ممارسات اقتصادية سلبية، ينجم عنها تراجع أو ركود في الأداء الاقتصادي العام للدولة، ويسهل التنبؤ بها من خلال المتغيرات الاقتصادية القياسية، كما أنه من الممكن معالجتها قبل تفاقمها وتحولها إلى أزمة كساد أو ركود اقتصادي تام، وذلك من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية المتبادلة (**Garvy, 1943; Wikipedia, 2016**).

ومن هنا فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهمت بتجاهلها للممارسات الاقتصادية الخاطئة، من خلال التوسع والتساهل في منح القروض والتمويل العقاري، وعدم القيام بالرقابة والمراجعات الدورية للسياسات النقدية والمالية في دولتها، مما كان أحد الأسباب الرئيسية في حدوث أزمة الكساد العالمية التي لم تجرأ بمفردها لأختيار اقتصادي كارثي، بل جرت كل الدول الصناعية التي ترتبط معها بعلاقة تجارية واقتصادية لنفس المصير المشؤوم.

وفي دراسة اقتصادية تحليلية قامت بها إدارة الدراسات المالية بحكومة دبي حول أهمية المراجعات الدورية للسياسات النقدية والمالية في الدولة، لتجنب وقوع الأزمات الاقتصادية (2014م، ص.9)، ورد فيها الحث على ضرورة: "المراجعات الدورية للسياسات النقدية والمالية وعدم الانجراف وراء تحقيق الأرباح السريعة، والاستعداد الدائم لحدوث الأزمات خاصة عندما يمر الاقتصاد بفترات طويلة من

الازدهار والنمو، تحدث أخطاء يتم التغاضي عنها نتيجة الازدهار والنمو إلى أن تتراكم وتحدث الأزمة، وبالتالي فإنه ينبغي توخي الحذر عندما تزيد فترة الازدهار".

وهكذا، وكما رأينا بأن سوء الإدارة الاقتصادية الأميركية، كان وراء تفاعل الأسباب غير المباشرة في إحداث أكبر أزمة اقتصادية في تاريخ البشرية المعاصر.

## 2. الأسباب المباشرة:

لقد كانت البداية التي أطلقت العنانَ لحدوث أزمة الكساد العالمية في يوم الخميس 24 أكتوبر سنة 1929م، وهي - بالأحرى - بداية انهيار سوق الأسهم الشهير "وول ستريت Wall Street" في مدينة نيويورك. وقد أطلق على ذلك اليوم "الخميس الأسود"، الذي انخفض فيه مؤشر داو جونز "the Dow Jones" إلى 299.5، بعد أن سجل مستوى قياسي بلغ 381.2، بانخفاض يشكل 21 في المئة عن الحد الأعلى، وفي هذا اليوم انخفض السوق 33 نقطة بما يعادل انخفاض قدره 9 في المئة على التداول، الذي يقل بحوالي ثلاثة أضعاف حجم التداول اليومي العادي للشهور التسعة السابقة من السنة، وهذا أدى إلى حالة هلع وذعر لبيع الأسهم (أنظر الصورة رقم 3) وفي 13 نوفمبر 1929م انخفض السوق إلى 199. وبحلول الوقت الذي أكتمل فيه الانهيار في عام 1932م، كان هناك كساد اقتصادي لم يسبق له مثيل، وفقدت الأسهم ما يقرب من 90 في المئة من قيمتها (Bierman, 2008).

لقد طرح للبيع في بورصة "وول ستريت" بنيويورك، أكثر من 16 مليون سهم دفعة واحدة في يوم الخميس الأسود (Hardman, 1999; History.com Staff, 2009)، وكان العرض يفوق الطلب عليها، فأدى ذلك لانخفاض قيمتها وتسرب العجز للمقترضين الذين عجزوا عن تسديد ديونهم، وقد خسر المستثمرين بذلك 30 بليون دولار أي أكثر من قيمة تلكلفة الحرب العالمية الأولى، وهو ما يعادل 369 بليون دولار بأسعار الوقت الحالي. (Amnadeo, 2017)، وهذا بدوره أدى لإفلاس العديد من البنوك، والشركات التجارية والمؤسسات الصناعية. وعجز معظم المزارعين عن تسديد قروضهم فحسروا مزارعهم وأطيأهم (أنظر الصورة رقم 4). (Wikipedia, 2017; History.com Staff, 2009).

## حدود انتشار الأزمة

لقد تولد عن الكارثة المالية التي بدأت مع إهتبار سوق الأسهم في وول ستريت عام 1929م سلسلة من الأحداث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي أثرت على عديد من ملايين الناس في أميركا والدول الأوربية ومستعمراتها، وكافة دول العالم الأخرى المرتبطة بالنظام الاقتصادي العالمي، باستثناء الاتحاد السوفيتي لتبنيه نهج النظام الاشتراكي. ولعله من ضمن العوامل التي ساعدت على انتشار الأزمة في دول كثيرة هو سحب الولايات المتحدة الأميركية لرؤوس أموالها المستثمرة بالخارج، وتوقفها عن تقديم الاعانات التي كانت تمنحها لبعض الدول المعوزة التي تربطها بها مصالح معينة (ويكيبيديا، 2017م).

## نتائج أزمة الكساد العالمية

إن نتائج أزمة الكساد العالمية عديدة ومتنوعة، فقد مس تأثيرها كافة المجالات والحقول المتفرقة ما بين تأثير اقتصادي وسياسي واجتماعي وجغرافي وعسكري، وتعددت ويلاتها بين الإطاحة بالحكومات ونشر موجة الديكتاتوريات (ألمانيا وإيطاليا)، ودفع العالم للدخول في حرب عالمية ثانية حيث خطط (أدولف هتلر) بعد وصوله للحكم في ألمانيا في عام 1933م، للدخول في حرب تحقق له تغيير موازين القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية[\*]، وتحالف مع قرينه في التعصب القومي (بينيتو موسوليني) زعيم الحزب الفاشستي في إيطاليا، ليحقق كل منهما غرضه في اختلال أراضي بلاد أخرى. وانضمت إليهما اليابان بعد أن عانت الدول الثلاثة من شدة سوء نتائج أزمة الكساد العالمية الاقتصادية (Encyclopedia.com, 2017).

ورغم هذا الكم الفادح من التأثير السلبي لنتائج أزمة الكساد العالمية، إلا أن اهتمام كثير من الباحثين كان ينصب على الجانب الاقتصادي، الذي مس عصب حياة الإنسان في تدبير لقمة العيش والمأوى [أنظر الصور رقم 5، 6]. ومن هذه الناحية فإن تأثيره كان نازلة عظيمة الشدة، فقد أفلست بسببه مؤسسات وشركات صناعية وتجارية، مما تسبب في بطالة الملايين، وانتشر بسببه الفقر المدقع لدرجة العجز عن تدبير لقمة العيش التي تُغني عن الجوع، فانتشرت طوابير الخبز والوجبات المجانية [أنظر الصور 7، 8، 9]. وبحلول الوقت الذي بدأت الأزمة فيه تبشر بوادئ الانفراج كانت حياة ملايين في عشرات من بلاد العالم قد تغيرت إلى الأبد.

وإذا استعرضنا بعض وجوه آثار أزمة الكساد العالمية القبيحة، فنجد أنه هناك حالات وفاة تمت بسبب الجوع وأخرى بسبب الانتحار (أنظر الصورة رقم 10)، وهناك جرائم أخلاقية وقانونية تم ارتكابها لأجل الحصول على المال. على سبيل المثال، وصل الأمر في بعض الولايات إلى قيام بعض العاطلين عن العمل.

بإضرام النار في الغابات، من أجل الحصول على عمل مؤقت كرجال إطفاء بينما أقدم البعض الآخر على قتل حيواناتهم، التي لم يجدوا من يشتريها بعد أن عجزوا عن توفير الأكل لها (Truman, 2015). وتم تنظيم مظاهرات الاحتجاج من بين العاطلين عن العمل في أميركا والدول الأخرى (أنظر الصورة رقم 11).

فيما يلي احصائية لـ ترومان (Truman, 2015) تلخص بعض نتائج أزمة الكساد العالمية الاقتصادية في مهبها:

- أ. 12 مليون شخص بلا عمل.
- ب. 12 ألف يفقدون عملهم في كل يوم.
- ج. 20 ألف شركة أعلنت عن إفلاسها.
- د. 1616 بنك أعلن عن إفلاسه.
- هـ. واحد من 20 مزارع يتم إخلائه من مزرعته في كل يوم.

[\*] لقد استغل هتلر سوء الحالة الاقتصادية، وشعور الشعب الألماني بالاحباط والظلم والاحباط نتيجة لمعاهدة فرساي 1919م (Keynes, 1920)، التي تم فيها فرض عقوبات اقتصادية وسياسية فادحة، إضافة إلى استقطاع حوالي 15% من أراضيها، مما فيها منطقة "راين لاند Rhineland region" ذات القيمة الاقتصادية البالغة، وذلك بعد خسارتها في الحرب العالمية الأولى (Encyclopedia.com, 2017)؛ فقام . هتلر . بدغدغة مشاعر العامة للفوز بالحكم، من خلال إقناعهم بأن سيحقق لألمانيا المجد والثفوق والرفاه. (سعدي، 2014م، ص. 22)

و. 23 ألف شخص انتحروا في خلال سنة واحدة.

وفي مرحلة لاحقة، يذكر فؤاد مرسي (1981م مقتبسة عند عبد اللطيف، 2011م، ص ص. 64 . 65)، حول تعاظم مشكلة البطالة بسبب أزمة الكساد العالمية، فيقول: "البطالة زادت خلال المدة 1929 . 1933م من 6 مليون عاطل إلى ما بين 30 إلى 40 مليون عاطل عن العمل، وهي أعلى نسبة بطالة وصلتها أزمات النظام الرأسمالي الاقتصادية، حيث شملت تأثيراتها العائلية ما بين 100 إلى 120 مليون إنسان".

ومن ضمن النتائج الوخيمة الأخرى تشريد العائلات التي أرغمت على ترك منازلها، لعدم قدرتها على دفع الإيجار أو لعدم تمكنها من سداد أقساط القروض العقارية، وعرضت مقتنيات العائلات من أثاث وحلى وسيارات للبيع بأبخس الأثمان، وتشاركت كثير من العائلات المشردة مع غيرها من العائلات الأخرى في السكن، بحيث تعيش كل أسرة في غرفة واحدة بغض النظر عن عدد أفرادها، ومع ذلك فهي تُعد أكثر حظاً من العائلات التي اضطرت أن تقطن الأكواخ المصنعة من ورق الكرتون المقوى، التي كان يطلق عليها اسم مخيمات هوفر فيليس Hoovervilles. (أنظر الصورة رقم 14).

وقد جاءت تسمية مخيمات هوفر فيليس بعد تصريح الرئيس الأميركي هيربرت هوفر Herbert Hoover، بأن أزمة الكساد الاقتصادي مجرد سحابة صيف عابرة سرعان ما تنقشع، وأن الازدهار والرفاه قاب قوسين أو أدنى، وعندما ساءت الأمور إلى حد لم يسبق له مثيل وبدأ الناس يفقدون أعمالهم ومسكنهم ويعجزون عن توفير لقمة عيشهم، أطلقوا على مخيمات الأكواخ التي شيدها من الورق المقوى اسم هوفر فيليس، واطلقوا على أنعال الأحذية المصنعة من الورق المقوى بعد أن بليت أنعالها الأصلية اسم أنعال جلد هوفر، وأطلق على السيارات التي تجرها الأحصنة . لعدم القدرة على شراء الوقود الذي أصبح سلعة كمالية . عربات هوفر، وأطلق على الحساء الذي كانت تقدمه الجمعيات الخيرية للعاطلين [أنظر الصور 15، 16، 17]، اسم حساء هوفر (Truman, 2015).

وتفاوتت مخيمات هوفر فيليس في حجمها من مدينة لأخرى، وذلك حسب حجم الكثافة السكانية لكل مدينة، بعضها كان يأوي بضعة مئات من السكان، بينما كانت مخيمات المدن الكبرى مثل واشنطن العاصمة، ونيويورك، وسانت لويس/ ميزوري، تأوي آلاف من من سكانها (History.com Staff, 2010).

ويرى الدكتور عبد الله شحاتة (2014م) بأن أهم النتائج الاقتصادية لأزمة الكساد العالمية تتحدد في النقاط الأربعة التالية:

- امتدت آثار هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي.
- فقدان شرعية الفروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر المعروف بـ "دعه يعمل، دعه يمر".
- قيام الاقتصاديون في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر.
- ظهرت النظرية الكنتزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أما بالنسبة لآثار أزمة الكساد العالمية السياسية، فقد تبلورت في احتدام الاضطرابات والقلق في الدول التي عانت من عواقبها، فانتهزها أصحاب الأفكار العنصرية المتطرفة والميول الدكتاتورية للقفز على السلطة، مثل وصول الحزب النازي في ألمانيا للحكم (سكاي نيوز العربية: 2015م)، بزعامة (أدولف هتلر)، المؤمن بتفوق الجنس الجرُماني على كافة الأجناس البشرية.

بمعنى آخر، "لم يكن في مقدور الحزب النازي الوصول إلى الحكم في ألمانيا إلا في أعقاب الأختيار الاقتصادي، ففي وقت الرخاء الاقتصادي ما بين سنوات 1924 إلى 1928م لم يكن يُسمع لهُ حِسّاً في الساحة السياسية، حيث كان يصارع من أجل البقاء ولم تتفاعل نشاطاته إلا بعد الأختيار الاقتصادي، فالمسألة في هذا المضمار عكسية، فبحلول الكساد الاقتصادي ازداد عدد أعضائه من بين العاطلين عن العمل، الذين شدّتهم الشعارات البراقة الواعدة بتحقيق الازدهار والرخاء" (Sohn-Rethel, 1987, p. 133).

وأيضاً من ضمن الآثار السياسية لأزمة الكساد العالمية، أُنما جعلت العديد من الدول تفقد ثقّتها في جدوى النظام الرأسمالي، مما دفع ببعضها لتطبيق نظام اقتصادي خاضع لسيطرة الدولة، بينما تمثلت الآثار الاجتماعية لأزمة الكساد العالمية في تفشي الأمراض المتعلقة بسوء التغذية، بسبب شظف العيش والفقر والحرمات الاقتصادي كما أدت إلى إنتشار المشاكل الأخلاقية.

ومن جهة أخرى، فقد قامت "إنسكلوبيديا دوت كوم Encyclopedia.com"، بدراسة حول تأثير نتائج أزمة الكساد العالمية على الدول المتضررة منها، وتوصلت إلى اعتّبار أن أحد التأثيرات البارزة والمهمة لأزمة الكساد العالمية، أُنما كانت وراء ولادة فكرة تكوين الاتحاد الأوروبي (Encyclopedia.com, 2017).

غير أن هذا الاستنتاج ليس صحيحاً في مجمله وإن كان به بعض الصحة في جزء منه، فنتائج أزمة الكساد العالمية قد تكون ساهمت في ولادة فكرة نشأة الاتحاد الأوروبي، لكنها قطعاً. لم تكن العامل الوحيد المباشر في خلقها، فهناك عدة عوامل أساسية لعبت الدور الرئيسي في نشأة الاتحاد الأوروبي ولا يشكل التأثير الاقتصادي لأزمة الكساد العالمية في هذا المضمار، سوى جزئية من ضمن جزئيات العامل الاقتصادي متعدد المناحي، الذي أدى مع مجموعة من العوامل الأخرى إلى اختِمَار فكرة تكوين الاتحاد الأوروبي في أذهان قادة حكومات الدول الأوروبية المعنية ليمضوا قُدماً في مسارها.

وفي هذا السياق، أرجعت دراسة لجامعة كامبردج، بأن السعي وراء تحقيق الوحدة الأوروبية جاء لسببين رئيسيين، السبب الأول: "الرغبة في تحقيق سلام دائم في أوروبا، بعد إذراك دولها أنه لا توجد وسيلة أخرى لوضع حد لتاريخ القارة المليء بالصراعات، وسفك الدماء والمعاناة والدمار سوى تجمع دولها في اتحاد مشترك". أما السبب الثاني، فيعود إلى: "العامل الاقتصادي، بما يحتويه من تقيد بمقتضيات نظام التجارة الحرة، المستمدة من منظور (آدم سميث) المستند على تقليد تقسيم العمل يتحدد بمقياس السوق، لتجد الدول الأوروبية. كل واحدة منها على حدة. أُنما لم تعد كبيرة بما يكفي للتنافس بمفردها في الأسواق العالمية؛ لذلك كان عليها أن تتحد من أجل ضمان بقائها" (El-Agraa, A. M. et al, 2011, pp. 19-20).

وفي دراسة ثالثة لجامعة أكسفورد، قام بها جون بيندر وسايمون أشروود (الاتحاد الأوروبي، 2013م، ص. 12 . 16)، عززت دراسة جامعة كامبردج وأتفقت معها حول إرجاع أسباب تكوين الاتحاد الأوروبي إلى سببين، أولهما: الرغبة في تحقيق السلام الدائم، وثانيهما: تحقيق القوة والازدهار الاقتصاديين.

ولكن ذلك لا يمنع من اعتّبار التدهور الاقتصادي لأزمة الكساد العالمية، التي زادت من حدته ويلات الحرب العالمية الثانية، إلى جانب ظهور القوى الدولية الثنائية المتنافسة على تَبَوُّأ مركز الصدارة في السيطرة على العالم (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية)، عوامل أخرى ساهمت جميعها في نشأة وتكوين الاتحاد الأوروبي.

وهكذا، فإن ولادة فكرة تكوين الاتحاد الأوروبي جاءت من عدة أسباب، تتدرج من حجم الصعوبات الاقتصادية لأزمة الكساد العالمية ونشوب الحرب العالمية الثانية، التي ما أن وضعت أوزارها، بما خلفته من دمار مفرغ حتى وصل حجم تدهور الحالة الاقتصادية لمستوى متردي للغاية، وبذلك أصبحت فكرة الاتحاد الأوروبي غاية لدول أوروبا الغربية لا مناص من تحقيقها، بعد إذراكها التام بأن أوروبا لم تعد تهيمن على التجارة والسياسة العالمية وبأن الاتحاد سوف يضع حداً لحروبها المدمرة، ويؤسس قواعد السلام والوثام بينها ويُمكنها من تجنب الأخطاء الاقتصادية التي حدثت في الثلاثينيات، أثناء أزمة الكساد العالمية عندما تصرفت كل دولة منها بشكل مستقل، مما تسبب في تردي اقتصادياتها جميعها، كما أنه من شأن الاتحاد المُأمول أن يخلق منها قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية كبرى في عالم متعدد القوى، ويمكنها من ناحية أخرى من المنافسة الاقتصادية مع القوى العظمى الجديدة في العالم.

وعلى هذا الأساس، بدأت المفاوضات المستمرة بين الحكومات الأوروبية، وتبادل الآراء، ومناقشة التدابير والإجراءات تأخذ مكانها عبر ما يزيد على أربعة عقود زمنية، تكلفت جهودها في نهاية المطاف بتكوين الاتحاد المنشود وذلك من خلال المخططات التاريخية التالية: -

- ◆ تم عقد مؤتمر للدول الأوروبية في لاهاي، هولندا، في عام 1948م، حضره 750 من رجال الدولة في دول أوروبا الغربية الذين دعوا إلى تكوين اتحاد اقتصادي وسياسي للدول الأوروبية.
- ◆ وفي عام 1952م تم تبني خطة لتنسيق إنتاج الفحم والفلوذا بين دول أوروبا الغربية.
- ◆ وفي عام 1958م تم تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) أو "السوق المشتركة" من ست دول أوروبية، هي بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ولوكسمبورج وهولندا (EU, 2017).
- ◆ وفي عقد الستينات وما تبعه من عقدين زمنيين، توسعت الجماعة الاقتصادية الأوروبية وتضمنت المفاوضات الأوروبية، ومجلس الوزراء والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية، وقد اقتضت سلطة المفاوضات الأوروبية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية بهدف أساسي هو تعزيز الوحدة الاقتصادية الأوروبية.
- ◆ وفي بداية عقد التسعينات تم توقيع معاهدة ماستريخت . سبق ذكرها . من قبل 12 دولة أوروبية، واستمر انضمام الدول تبعاً، حتى وصل العدد إلى 28 دولة، كان آخرها كرواتيا في سنة 2013م.

### واجهة أزمة الكساد العالمية

منذ البداية تم التأكيد على أن هذا البحث يسعى لإثبات صدق فرضيته، الداعية بأن أزمة الكساد العالمية كان لها تأثيرها العميق في دفع الدول التي تأثرت بها إلى تغيير سياساتها المستقبلية، وهذا ما يجعل من الأزمة المتناولة المحور الأساسي (أو المتغير المستقل) الذي تمحضت عنها النتائج الوخيمة باعتبارها المتغير التابع، وتأتي نتائج التأثير الملموسة على الدول التي تضررت منها كمتغيرات وصفية وسيطة، ومن ناحية أخرى نجد أن قيام الدول المتضررة بمواجهة النتائج المترتبة عن الأزمة، هو متغير مستقل آخر تمثله السبل والوسائل التي اتخذتها الدول المعنية في مواجهة نتائج الأزمة، والمفارقة هنا، أن المواجهة والتغيير في السياسات المتبعة، كلها كانت تصب في خانة معالجة نتائج الأزمة وليس لمعالجة جذور الأزمة باعتبارها المحور الذي قاد للإختيار الاقتصادي.

وتأتي سبل مواجهة نتائج الأزمة مختلفة من دولة لأخرى، في درجة التطبيق للإجراءات العلاجية للآثار السلبية للأزمة، رغم أنها تسعى . جميعها . لتحقيق نفس الهدف وفيه يلي تفصيل لنوعية الإجراءات، التي تم تطبيقها في الدول المختلفة بدرجات متفاوتة مع التركيز على الولايات المتحدة، لكونها اعتمدت برنامج متكامل لعلاج نتائج الأزمة، المتمثل في تطبيق خطة " الصفقة الجديدة:

قامت بعض الدول بتخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات، مع تجميد الأسعار والرفع من الضرائب، وتطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي، وتشجيع استهلاك المنتجات الوطنية، وتقليل ساعات العمل وتحسين الأجور ووضع حد أدنى لها، ومساعدة المزارعين، وتنظيم المنافسة في القطاع الصناعي، وإقامة مشاريع للتخفيف من البطالة، وإدخال نظام الإعانات الاجتماعية، كما نهجت بعض الدول أسلوب التوجيه عن طريق سياساتها الجبائية بتحديد نسبة الفائدة، كما اعتمدت دول أخرى على مستعمراتها وعلى الصناعات العسكرية والمشاريع العمومية الكبرى، بينما تبنت الولايات المتحدة الأمريكية خطة رئيسها (فرانكلين روزفلت) «الاتفاق الجديد، أو الصفقة الجديدة New Deal» سنة 1933م لمواجهة النتائج السيئة للأزمة (ويكيبيديا، 2017).

لم يتم أدنى تحسن أو إنفراج من وطأة الأزمة الاقتصادية في عهد الرئيس الأمريكي (هربرت هوفر) "1929 . 1933م"، مما جعل البعض يلقي باللوم عليه لعجزه عن حل الأزمة لافتقاره لمقومات خصائص القيادة الناجحة، حيث تعامل مع الأزمة على أنها مجرد سحابة صيف عابرة، وسوف يعود الاقتصاد إلى عهده المزدهر في فترة قصيرة، وقد كانت هذه النظرة القاصرة للرئيس الأمريكي وليدة إيمانه بعدم تدخل الدولة لمعالجة الانحراف الاقتصادي، وذلك تطبيقاً لمبدأ حرية السوق وحركة رأس المال، ويرى بأن الأفراد الذين يعانون من مشاكل مالية يجب عليهم الاعتماد على أنفسهم، ولا يتوقعون من الدولة مساعدتهم، وهذا ما يسمى "الفردية الشاقة"، وقد ارتبطت هذه التسمية بالرئيس (هربرت هوفر) لأنه لم يفعل شيئاً لمساعدة العاطلين عن العمل، ومن ثمة فقد أدى فشله في معالجة الأزمة إلى خسارته الانتخابية أمام (فرانكلين روزفلت في سنة 1933م) ، وتفاقمت الأزمة وانتشرت في بقية دول العالم مثلما تنتشر النار في الهشيم، ولم تبدأ الأمور في التحسن نحو الإنفراج، إلا بعد تولي (روزفلت) الرئاسة، التي أستهلها بتطبيق سياسته الاقتصادية الإصلاحية "الصفقة الجديدة" (History.com Staff, 2010; Truman, 2015) (ويكيبيديا: 2016م).

وقد تأثرت سياسة "الصفقة الجديدة The New Deal" بنظرية الاقتصادي البريطاني (جون كينز John Keynes) (الحمشر، 2005، ص. 11) التي تقوم على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بزيادة الإنفاق العام وتخفيض الاستثمار من أجل خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب البطالة التي زادت خلال المدة 1929 . 1933م من 6 مليون عاطل إلى 40 مليون عاطل، التي لم يعد النظام الرأسمالي التقليدي المستند على الحرية المطلقة لحركة المال والأعمال بمجدي حيالها. (مرسي، 1981م مقتبس عند عبد اللطيف، 2011م، ص. 64 . 65).

حيث نصت خطة "الصفقة الجديدة" التي بدأ تطبيقها في سنة 1933م، على وضع حلول للأزمة المصرفية وإعادة فتح المصارف السليمة التي لم تتعرض للإفلاس، وإصدار قوانين عامي 1933 و1935م التي تمنع المصارف من التعامل بالأسهم والسندات، حيث تم وضع أنظمة رقابة محكمة على بيع الأوراق المالية في البورصات، وكذلك إنشاء مؤسسات لرعاية ضحايا الأزمة الاقتصادية من العاطلين عن العمل، والعمل على توفير تسهيلات ائتمانية سخية للصناعيين والمزارعين، بالإضافة إلى إصدار قوانين تحقق الاستقرار في قطاع الزراعة وإصدار قانون الإصلاح الصناعي عام 1933م، وتصحيح استخدام الأوراق المالية من خلال إنشاء لجنة تبادل الأوراق المالية عام 1934م، وتم سحب الودائع الأمريكية من المصارف العالمية وخصوصاً الأوروبية من أجل توفير السيولة المالية، ورغم أن

الإجراء الأخير قد أسهم في الحصول على السيولة المطلوبة لتمويل متطلبات خطة "الصفقة الجديدة"، وتحقيق بعض الانفراج في الأوضاع الاقتصادية الأمريكية، لكنه من ناحية أخرى ساهم في تدويل أزمة الكساد التي انتقلت إلى سائر الدول الرأسمالية في العالم (ويكيبيديا العربية، 2017م).

ورغم النجاح النسبي الذي حققته سياسة "الصفقة الجديدة"، التي تحسنت معها الأوضاع الاقتصادية، ولو بقدر بسيط، فإن مظاهر الكساد الاقتصادي ظلت تُحيم بوجهها الكره على الولايات المتحدة والدول الأخرى التي تأثرت بها. ولم تنقشع سحباتها القائمة إلا بعد أن شارفت الحرب العالمية الثانية على النشوب، ورغم أن إندلاع الحرب في حد ذاتها كان أحد أسبابها الأساسية هو إعمال الأزمة الاقتصادية (طاقة، وحسين، 2009م، ص. 6)، إلا أنه يُعد من منظور الإدارة الأمريكية. في أعلى مستوياتها. الحل الذي يجرها من شَرِّقَة الأزمة الاقتصادية، مثلما أشار (مايكل شيري Michael Sherry) (1987م، مقتبس في راشواي، 2008م، ص. 137):

"في نوفمبر عام 1938م، بعد بضعة أشهر من الموافقة على قانون معايير العمل العادلة، أُسْرَ (روزفلت) إلى (هنري مورجنثاو) وزير الخزانة في عهده، بأن انزلاق العالم إلى الحرب ربما يحمل فوائد كثيرة للأميركيين على الصعيد العام وللديمقراطيين على الصعيد السياسي، وقد قال روزفلت: "إن الطلبات الأجنبية" على الأسلحة تعني الرخاء لهذا البلد، ولا يستطيع الحزب الديمقراطي النجاح في الانتخابات دون تحقيق الرخاء".

في الوقت نفسه بدأ (روزفلت) التفكير في بناء القوة العسكرية الأمريكية لتكون رادعاً لتجنُّب الاضطرار للتفاوض مع (هتلر) والحقيقة أن تصريح الرئيس الأميركي لوزير ماليته عن التحول لإستراتيجية التصنيع الحربي، كوسيلة لتحقيق إنفراج اقتصادي لم تكن وليدة تلك الساعة، أي في نوفمبر 1938م، بل أنه كان يخطط لهذا الأمر منذ سنوات تعود لبداية توليه السلطة، فقد جاء في بحث نشرته موسوعة دوت كوم Encyclopedia.com (2002م) "بأنه قد استغرق أمر المضي في هذا التوجه من الرئيس (فرانكلين روزفلت) ما يقرب إلى ستة سنوات قضاها في الضغط على الكونغرس، والقطاع الصناعي وعمامة الناس ليحقق هدفه في هذا المضمار".

وعلى غرار تصريح الرئيس الأميركي لوزير خزانته حول مدى المنفعة الاقتصادية للتصنيع الحربي والمشاركة في الحرب، نجد وزير الحرب البريطاني (هنري ل. ستيمسون Henry L. Stimson) يصرح بما يفيد بذلك، فيقول: "إذا كُنْتُ ترغب في دخول الحرب أو أنك تُجهز لها في بلد رأسمالي، فعليك أن تدع قطاع الأعمال التجارية يكسب المال من ورائها، وإلا فإنه لا جدوى منها". (Winkler, 2016).

ولم يكن التفكير في الاستئثار الاقتصادي عن طريق الحرب بقاصر على الولايات المتحدة وبريطانيا وحدهما، بل أن العديد من الدول الصناعية ذات النزعة الاستعمارية كانت تُفكر بنفس الأسلوب، فألمانيا منذ وصول (هتلر) إلى السلطة في سنة 1933م وحتى احتلالها لبولندا في سنة 1939م. قارعة بذلك طبول بداية الحرب العالمية الثانية. (Royde-Smith, 2017) وهي تستعد للحرب من خلال بناء ترسانة مهولة من الأسلحة الفتاكة، وإعداد جيش جرار لتحقيق به غايتها في الحصول على مستعمرات تعود على اقتصادها بالرخاء، وكذلك اليابان التي أدى إفتقارها للموارد الطبيعية إلى اختيار أداة الحرب في الحصول على نصيبها من المستعمرات، وهذا ينطبق بالمثل على إيطاليا التي ترى أنها قد حُرمت من فرصة الحصول على المستعمرات بالمقارنة بفرنسا وبريطانيا فهي لا تملك سوى ليبيا والحبشة.

وهنا تجدر الإشارة إلى نقطتين هامتين:

**أولهما** أن الإدارة الأميركية وقريناتها من دول الحلفاء ودول المحور، قد غيرت جميعها من إستراتيجية سياستها الاقتصادية في مواجهة أزمة الكساد الاقتصادي، فسمحت بكسر قاعدة عدم التدخل في حركة اقتصادها المبني على النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر، وذهبت بهرَجَة التمسك بمبدأ السوق الحرة وحرية حركة رأس المال بغير ضوابط ورقابة أدراج الرِّياح (حسين، 2010م، ص 11؛ الدايني، 2015م).

**وثانيهما** أن الولايات المتحدة قد غيرت من إستراتيجية سياستها العسكرية والسياسية، من خلال أُنحائها للتصنيع الحربي التجاري للخروج من الأزمة الاقتصادية، وفي ذات الوقت العمل على بناء قوة عسكرية رادعة تحسباً لدخولها الحرب؛ فالحرب في حد ذاتها كانت بمثابة مشروع إستثماري كبير ليس للولايات المتحدة فحسب، بل لكافة الدول الصناعية التي دخلتها بغرض التوسع الاستعماري الذي يحقق لها الإزدهار الاقتصادي الذي يصب في صميم مصالحها القومية. ويرى (الدكتور وفاق حلمي الآغا والدكتور سمير مصطفى أبو مدللة: 2009م) بأن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياساتها الخارجية، حيث أن المصلحة القومية تُشكل عامل الارتكاز الأساسي في تخطيط السياسة الخارجية لأي دولة في العالم كبيرة كانت أو صغيرة.

### الخلاصة

تعرضت الولايات المتحدة لأزمة كساد اقتصادي حادة في سنة 1929م وانتقلت عداها لبقية دول العالم، بحكم التعامل التجاري الذي يضمهم برابطه وترتب عن هذه الأزمة التي لم يشهد العالم المعاصر لها مثيلاً من قبل، نتائج اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية وجغرافية. وقد كانت الأزمة نتيجة لتراكم الاخطاء في السياسات المالية وقواعد النظام الرأسمالي الذي تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الإفراض غير المسؤول للأفراد والمؤسسات في الولايات المتحدة، مما أدى إلى إيجاد فجوات في أسواق الأصول والمشتقات المالية، وكان لإطلاق العنان لنظام سياسة الحرية الاقتصادية، للمؤسسات المالية والبنوك والشركات الاحتكارية الكبرى لتتحكم في إدارة الاقتصاد، دون مراقبة من الدولة المسؤولة عن حماية المواطن ورفاهيته، ودون تدخل لفرض التوازن الاقتصادي بالمقدار الذي يصون المواطن كان من الطبيعي أن يؤدي إلى أزمة اقتصادية فادحة.

ومما زاد من استنفحال الأزمة وتوطنها، هو عدم مسارعة الإدارة الأميركية بالتدخل، حيث قامت ببعض المعالجات الشكلية التي لم تفد في شيء، وتركت الأمر على ما هو عليه لمدة أربعة سنوات، من 1929 إلى 1933م، وذلك امتثالاً لقواعد النظام الاقتصادي الحر لكنها اضطرت في نهاية المطاف إلى التدخل بما يحقق الانفراج من تبعات الأزمة الطاحنة، من خلال تطبيق سياسة "الصفقة الجديدة"، التي تم اتِّخاذه إجراءات مماثلة لها في بقية دول العالم.

إن ما يعني به هذا البحث من مجمل نتائج أزمة الكساد العالمية المتنوعة، هو مدى تأثيرها في تغيير الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية والعسكرية المستقبلية للدول التي عانت من ويلاتهما، وهذا هو جوهر الفرضية ومحورها الأساسي ومن هنا، فإنه بعد تحليل ومناقشة الدراسات والمصادر العلمية المختلفة، التي وردت في متن هذا البحث، يمكن القول بأنه قد تم التوصل إلى نتائج تُعزز من وجود تغييرات فعلية في إستراتيجية السياسات المستقبلية للدول التي تأثرت بنتائج الأزمة، وذلك على النحو التالي: -

1- لقد أرغمت نتائج الأزمة الدول المعنية على تبني نظام الاقتصاد الموجه . من قبل الدولة . بعد أن كانت تتبع النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على الحرية الاقتصادية، بما يتضمنه من حرية حركة رأس المال بغير ضوابط ورقابة.

2- إن أحد التأثيرات البارزة لأزمة الكساد العالمية، أنها دفعت الدول الأوروبية إلى تغيير إستراتيجية سياستها في النطاق الاقتصادي والسياسي، من خلال التفكير في تكوين اتحاد اقتصادي يقيها تعثرات الأخطاء الاقتصادية التي واجهت كل دولة . منها . منفردة خلال أزمة الكساد العالمية، وأدت إلى مجابهة عسكرية فيما بينها في أكبر حرب مدمرة عرفها الإنسان في التاريخ المعاصر، ومن هنا رأت الدول الأوروبية أنه أصبح لزاماً عليها الدخول في اتحاد اقتصادي، يَدْرَأُ عنها الحروب التي يحركها العامل الاقتصادي، ضف لذلك أن من شأن الاتحاد أن يحولها لقوة اقتصادية وسياسية كبرى لها صوتها في إطار التوازن الدولي، حيث أن الاتحاد يخلق للدول الأوروبية كيان القوة القادر على المنافسة الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع القوى العظمى الجديدة "أميركا والاتحاد السوفييتي".

3- لقد غيرت الولايات المتحدة من إستراتيجية سياستها العسكرية والسياسية، من خلال توجيهها للتصنيع الحربي التجاري، للخروج من الأزمة الاقتصادية، وبناء قوة عسكرية رادعة تحسباً لدخولها الحرب؛ فالحرب في حد ذاتها كانت بمثابة مشروع استثماري مريح ليس للولايات المتحدة فحسب، بل لدول صناعية أخرى مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان، التي رأت في أن التوسع الاستعماري سوف يحقق لها الإزدهار الاقتصادي ويخرجها من معاناة الآثار الاقتصادية التي خلفتها أزمة الكساد العالمية.

إذن نخلص من كل ما سبق إلى أن أزمة الكساد العالمية قد غيرت بالفعل من سياسات الدول التي تأثرت بنتائجها سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، إضافة لتغييرها للحدود الجغرافية في بعض مناطق من العالم، وذلك كنتيجة للحرب العالمية الثانية التي تم في أثناءها أو نتيجة لها تقسيم دول، وضم بعضها للبعض الآخر وإذا أعدنا الأمر برمته لعوامله الأولية، فإننا نجد بأن الحرب العالمية الثانية لم يكن لها أن تقوم من الأساس لو لم تنشأ أزمة الكساد العالمية التي هي أحد أهم الأسباب الرئيسية لنشوبها.

\*\*\*\*\*

## المراجع العربية

- <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/7-%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf>
- <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/04/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf>

<http://jilrc-magazines.com/wp-content/uploads/2016/10/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-11.pdf>

<http://kenanaonline.com/files/0090/90383/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA.pdf>

<http://stclements.edu/grad/grademan.pdf>

<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/ARADO/UNPAN006250.pdf>

<http://www.dof.gov.ae/en-us/publications/Lists/ContentListing/Attachments/282/The%20Global%20Financial%20Crisis%20%20%20%20%20%20%20ar%20%20en.pdf>

<http://www.kantakji.com/media/8961/31.pdf>

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/775147/%D8%A7%D9%94%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1--%D8%A7%D9%94%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%82>

<http://www.swedenabroad.com/SelectImage/51807/Research%20by%20Dr%20Mounir%20Al%20Hemesh.doc>

[https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B3%D8%A7%D8%AF\\_%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B3%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1)

[https://www.facebook.com/permalink.php?id=244624272319166&story\\_fbid=201214403335261](https://www.facebook.com/permalink.php?id=244624272319166&story_fbid=201214403335261)

1. إدارة الدراسات المالية بحكومة دبي. 2014م. *الأزمة المالية العالمية: دروس مستفادة*. دبي: دائرة المالية. تاريخ الاسترجاع: 20 فبراير 2017م. نشر على الرابط التالي:
2. الأعما، و فيق حلمي، أبو مدللة، سمير مصطفى. 2009م. *أثر الأزمة العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية*. بحث. قسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر/ غزة. ص ص 1 - 34. تاريخ الاسترجاع: 16 فبراير 2017م. منشور على الرابط التالي:
3. الباز، عفاف محمد. 2002م. *دور القيادة في إدارة الأزمات*. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، غير معروف، ص ص 61 - 76. تاريخ الاسترجاع: 16 فبراير 2017م. منشور على الرابط التالي:
4. البكري، جواد كاظم. 2011م. *فخ الاقتصاد الأميركي: الأزمة المالية 2008م*. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية. بغداد.
5. بيت المعرفة. 2016م. *الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى 1929م ونظرية كينز*. تاريخ الاسترجاع: 28 فبراير 2017م.

منشور على الرابط التالي: <http://www.baytelmarefa.com/2016/12/1929.html>

6. بيندر، جون؛ وأشروود، سامون. 2013م. ترجمة: خالد غريب علي. 2015م. الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدًا. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة.
7. الحدراوي، حامد كريم؛ ومحمد، منتظر حاسم. 2013م. العلاقة التفاعلية بين عوامل نجاح تخطيط السيناريو الإستراتيجي ومؤشرات أداءه وأثرهما في الإدارة الفاعلة للامتيازات: دراسة تطبيقية لآراء عينة من قيادات الإدارة المحلية في محافظة النجف الأشرف. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد التاسع، العدد 29، ص ص. 257 - 295.
8. الحدراوي، حامد؛ والخفاجي، كزار. 2010م. أسباب نشوء الامتيازات وإدارتها: دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد الخامس، ص ص. 192-214.
9. حسين، عدنان السيد. 2010م. الأزمة العالمية. مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت.
10. الحمش، منير. 2005م. العولمة ودولة الرفاهية الاجتماعية في الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية. في ندوة: دولة الرفاهية الاجتماعية. الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 28. 30 نوفمبر 2005م. الإسكندرية: مركز/ندوة 8/41. تاريخ الاسترجاع: 1 أبريل 2017م. منشورة على الرابط التالي:
11. الدايني، أحمد محمد حاسم. 2015م. الأزمة الاقتصادية العالمية (1929 - 1933). محاضرة، قسم التاريخ، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى. منشورة على الرابط التالي:  
<http://www.basicedu.uodivala.edu.iq/PageViewer.aspx?id=412>
12. راشواي، إريك. 2008م. ترجمة: ضياء وژاد. 2015م. الكساد الكبير والصفقة الجديدة: مقدمة قصيرة جدًا. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة.
13. الرويلي، علي بن هلول. 2011م. إدارة الأزمات: تعريفها. أبعادها. أسبابها. في: الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض. ص ص. 1-41. تاريخ الاسترجاع: 15 يناير 2017م. منشور على الرابط التالي:
14. ساسية، مساهل. 2009م. المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية. الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. 20. 21 أكتوبر 2009م. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر. تاريخ الاسترجاع: 31 مارس 2017م. منشور على الرابط التالي: <http://eco.univ-setif.dz/seminars/financialcrisis/32.pdf>
15. سعدي، عائشة. 2014م. مظاهر الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي (1945 . 1989). رسالة ماجستير. جامعة محمد خضير. تاريخ الاسترجاع: 2 مايو 2017م. منشورة على الرابط التالي: <http://dSPACE.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/4155/1/36.pdf>
16. سكاوي نيوز العربية. 2015م. أزمة الكساد الكبير: أرقام وحقائق. منشورة على الرابط التالي:
17. شحاتة، عبد الله. 2014م. الأزمة المالية: المفهوم والأسباب. تاريخ الاسترجاع: 2 مارس 2017م. منشور على الرابط التالي: <http://www.pidegypt.org/download/forum-papers/14.pdf>

18. شريط، إيمان. 2012م. *أزمات الاقتصاد العالمي قبل الثورة التكنولوجية للإعلام والاتصال*. الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية: 13/14 مارس 2009م. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
19. شومان، محمد. 2001م. *الأزمات وأنواعها*. صحيفة الجزيرة. [صحيفة إلكترونية]. المجلد الأول، العدد 10325. تاريخ الاسترجاع: 15 فبراير 2017م. منشور على الرابط التالي: <http://www.al-jazirah.com/2001/20010104/ar1.htm>
20. طاقة، محمد؛ وعجلان، حسين. 2009م. *المأزق الفكري للنظام الرأسمالي والأزمة الاقتصادية العالمية*. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث المشترك بين جامعة الإسراء بالأردن وكلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المنعقد بالفترة من 28 - 29 أبريل 2009م. تاريخ الاسترجاع: 28 أبريل 2017م. منشور على الرابط التالي:
21. العامري، محمد علي شيبان. 2011م. *إدارة الأزمات*. بحث. مؤسسة مهارات النجاح. منشور على الرابط التالي: <http://sst5.com/readArticle.aspx?ArtID=1021&SecID=42>
22. عبد اللطيف، إيمان محمود. 2011م. *الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات*. رسالة دكتوراه. جامعة سانت كليمنتس العالمية/ العراق. تاريخ الاسترجاع: 30 يناير 2017م. منشورة على الرابط التالي:
23. عويضة، هيثم يوسف محمد. 2010م. *كينز والكساد الكبير 1929 الحالية . قراءة في أزمة 1929 والأزمة الحالية*. رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة. تاريخ الاسترجاع: 15 مارس 2017م. منشورة على الرابط التالي:
24. كورتل، فريد؛ ورزق، كمال. 2009م. *الأزمة المالية: مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية*. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. مجلد 2009م، العدد 20/أ، ص. 275 - 296. تاريخ الاسترجاع: 1 أبريل 2017م. منشورة على الرابط التالي: <http://www.iasj.net/iasj?func=issueTOC&isId=3182&uiLanguage=ar>
25. محمد، قحاز. 2016م. *ازدواجية تطبيق القانون الدولي الإنساني: دراسة مقارنة بين الأزميتين اليمنية والليبية عام 2011م، مجلة جيل حقوق الإنسان، المجلد 11، العدد 3، ص. 163 - 219*. تاريخ الاسترجاع: 15 مارس 2017م. منشورة على الرابط التالي:
26. مرغيت، عبد الحميد. 2016م. *الدورات الاقتصادية: مع إشارة إلى حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية*. بحث. جامعة جيجل/ الجزائر/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. تاريخ الاسترجاع: 4 أبريل 2017م. منشور على الرابط التالي:
27. الملاء، سلوى حامد. 2015م. *دور القيادة في إدارة الأزمة*. سلسلة كتاب الأمة. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/ قطر، الدوحة.
28. ويكيبيديا العربية. 2016م. *هربرت هوفر*. تاريخ الاسترجاع: 5 أبريل 2017م. منشورة على الرابط التالي: [https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%B1%D8%AA\\_%D9%87%D9%88%D9%81%D8%B1](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%B1%D8%AA_%D9%87%D9%88%D9%81%D8%B1)
29. ويكيبيديا العربية. 2017م. *الكساد العالمي*. تاريخ الاسترجاع: 26 فبراير 2017م. منشورة على الرابط التالي:

1. (ABAHE): Arab British Academy for Higher Education. 2017. *Crisis Management*. [pdf] Jersey: Arab British Academy. Available at:
2. (OOPEC): Office for Official Publications of the European Communities, 1992/ EC of 7 February 1992. *the Treaty on European Union*.
3. Almunia, M., Bénétrix, A.S., Eichengreen, B., O'Rourke, K.H. and Rua, G., 2009. *From Great Depression to Great Credit Crisis: Similarities, Differences and Lessons* (No. w15524). National Bureau of Economic Research.
4. Amnadeo, Kimberly., 2017. When Did the Great Depression Start?. *The Balance*. [Online] Updated 6 March 2017. Available at: <https://www.thebalance.com/when-did-the-great-depression-start-4060510> [Accessed 6 March 2017].
5. Anceaux, F. and Morel, G. (2012). Crisis Management: Theories and Methods Decision making in crisis situations. In: *Symposium ARPEGE*. [Online] Paris: ARPEGE, pp. 1-40. Available at: [http://arpege-recherche.org/symposium2012/Arpege\\_Anceaux\\_Morel.pdf](http://arpege-recherche.org/symposium2012/Arpege_Anceaux_Morel.pdf) [Accessed 11 Jan.2017].
6. Baird, M.E., 2010. The “phases” of emergency management. *Background paper. Prepared for the Intermodal Freight Transportation Institute (ITFI) University of Memphis. Nashville: Vanderbilt Center for Transportation Research (VECTOR)*.
7. Bierman, Harold. “The 1929 Stock Market Crash”. *EH.Net Encyclopedia*, edited by Robert Whaples. March 26, 2008. Available at: <http://eh.net/encyclopedia/the-1929-stock-market-crash/>
8. Chambers, D. and Dimson, E. 2016. Financial Market History: Reflections on the Past for Investors Today. *Research Foundation Publications*, 2016(3), pp.1-279.
9. El-Agraa, A.M., 2011. *The European Union: economics and policies*. Cambridge University Press.
10. Encyclopedia.com Staff., 2002. World War II Mobilization 1939-1943. Historic Events for Students: The Great Depression. *Encyclopedia.com*, [online] Available at: <http://www.encyclopedia.com/education/news-and-education-magazines/world-war-ii-mobilization-1939-1943> Retrieved 31 March 2017, [Accessed 31 March 2017].
11. Encyclopedia.com, 2017. *Global Impact 1929-1939*. Historic Events for Students: The Great Depression. [online] Available at: <http://www.encyclopedia.com/education/news-and-education-magazines/global-impact-1929-1939> Retrieved: 29 April 2017.
12. European Union (EU). 2017. *The history of European Union*. [online] Available at: [https://europa.eu/european-union/about-eu/history\\_en](https://europa.eu/european-union/about-eu/history_en). Last update: 06/04/2017.
13. Garvy, G., 1943., Kondratieff's theory of long cycles. *The Review of Economic Statistics*, 25(4), pp.203-220. [online] Available at: <http://www.spatialcomplexity.info/files/2015/05/Kondratieff-Review.pdf>
14. Gerber, J., 2015. Hall of Mirrors: The Great Depression, the Great Recession, and the Uses— and Misuses—of History. *Applied Economics Journal*, Vol. 22 No. 2: pp. 135-140
15. Hall, T.E. and Ferguson, J.D., 2009. *The Great Depression: an international disaster of perverse economic policies*. University of Michigan Press.
16. Hardman, J. 1999. The Great Depression and the New Deal. *Ethics of Development in a Global Environment (EDGE)*. [online] Available at: [https://web.stanford.edu/class/e297c/poverty\\_prejudice/soc\\_sec/hgreat.htm](https://web.stanford.edu/class/e297c/poverty_prejudice/soc_sec/hgreat.htm) [Accessed 12 March 2017]

17. History.com Staff., 2009. The Great Depression. *History.com*, [online] Available at:
18. History.com Staff., 2010. Hoovervilles. *History.com*, [online] Available at:
19. Hogan, R., Hogan, J. and Barrett, P., 2008. *Good Judgment: The Intersection of Intelligence and Personality*. In: O. Chebykin, G. Bedney, and W. Karwowski (Eds), *Ergonomic and psychology: Developments in theory and practice* (pp. 355 – 373). London: Taylor and Francis.  
<http://www.abahe.co.uk/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA.html>  
<http://www.epcresilience.com/EPC/media/Images/Knowledge%20Centre/Occasionals/Occ15-Paper-DEC-2015.pdf> [Accessed 22 February 2017].  
<http://www.history.com/topics/great-depression> [Accessed 29 March 2017].  
<http://www.history.com/topics/hoovervilles> [Accessed 29 March 2017].
20. James, H. 2010. Unlearnt lessons of Great Depression. *The Financial Times*, 3 January 2010, [online] Available at: <https://www.ft.com/content/4ac86302-f895-11de-beb8-00144feab49a> [Accessed 27 April 2017].
21. Johnson, K. and Stephens, R.D., 2000. *Crisis Management: A hands-on guide to training crisis response teams*. Hunter House.
22. Kaplan, P.D., Idzorek, T., Gambera, M., Yamaguchi, K., Xiong, J. and Blanchett, D.M., 2009. *The History and Economics of Stock Market Crashes*. 132-169. Research Foundation Books.
23. Kaynak, E. and Darling, J.R., 2013. *International management leadership: The primary competitive advantage*. Routledge.
24. Keynes, John Maynard. 1920. *The Economic Consequences of the Peace*. Kindle Location 526 - 1033. Some Good Press. Kindle Edition.
25. Khedmati, A., 2016. Identifying and ranking the indicators of crisis management with using VIKOR method. *Management Science Letters*, 6(11), pp.701-712.
26. Leigh, Mark. 2015. Critical Thinking in Crisis Management. *The Emergency Planning College on the Knowledge Centre*, [online] Available at:
27. Lerbinger, O., 2011. *The crisis manager: facing disasters, conflicts, and failures*. Routledge.
28. Mileti, D. 2012. *Build Your Own Disaster*. Interviewed by: John Erich, EMS World, On 20 Jun 2012. <http://www.emsworld.com/article/10731766/disaster-preparedness-expert-interview-with-dennis-mileti>
29. Neal, D.M., 2000. Developing degree programs in disaster management: some reflections and observations. *International Journal of Mass Emergencies and Disasters*, 18(3), pp.417-438.
30. Njå, O. and Rake, E. L., 2008. An essay on research methodology: An alternative approach to incident command research through participatory action research. *Journal of contingencies and Crisis Management*, 16(2), pp.91-100.
31. Olafsson, G., 2013. *The Crisis Leader: The Art of Leadership in Times of Crisis*. Washington: Lorien Consulting, Kindle books.
32. Parker, S., 2010. *The great crash: How the stock market crash of 1929 plunged the world into depression*. Hachette UK.

33. Phillips, B.D., 2005. Disaster as a discipline. *International Journal of Mass Emergencies and Disasters*, 23(1), p.85.
34. Pugh, Bradley., 2015. How was the Soviet Union affected by the Great Depression?. *Quora*. [Online] Available at: <https://www.quora.com/How-was-the-Soviet-Union-affected-by-the-Great-Depression#> [Accessed on 14 February 2017].
35. Rehak, J., 2002. Tylenol made a hero of Johnson & Johnson: The recall that started them all. *New York Times*, 23.
36. Romer, C. D. and Pells, R. H., 2017. Great Depression. *Encyclopedia Britannica*, [online] Available at: <https://www.britannica.com/event/Great-Depression> [Accessed 7 May 2017].
37. Royde-Smith, G. J., 2017. World War II. *Encyclopedia Britannica*. [online] Available at: <https://www.britannica.com/event/World-War-II> [Accessed 5 March 2017].
38. Smith, Adam. 1787. *The Invisible Hand of the Market: The Theory of Moral Sentiments and the Wealth of Nations: 2 Pioneering Studies of Capitalism*. Kindle Locations 1-21055). e-artnow. Kindle Edition.
39. Sohn-Rethel, A., 1987. *The Economy and Class Structure of German Fascism*. London: Free Association Books.
40. Truman, C. N., 2015. Wall Street Crash of 1929 and its aftermath. *The History Learning Site*, [online] Available at: <http://www.historylearningsite.co.uk/modern-world-history-1918-to-1980/america-1918-1939/wall-street-crash-of-1929-and-its-aftermath/> [Accessed 14 March 2017].
41. Wikipedia: the free encyclopedia. 2016. *Nikolai Kondratiev*. [Online] last edited on 9 December 2016, at 14:33. Available at: [https://en.wikipedia.org/wiki/Nikolai\\_Kondratiev](https://en.wikipedia.org/wiki/Nikolai_Kondratiev) [Accessed 22 March 2017].
42. Wikipedia: the free encyclopedia. 2017. *Great Depression*. [Online] last modified on 24 March 2017, at 14:25. Available at: [https://en.wikipedia.org/wiki/Great\\_Depression](https://en.wikipedia.org/wiki/Great_Depression) [Accessed 24 March 2017].
43. Wikipedia: the free encyclopedia. 2017. *Wall Street Crash of 1929*. [Online] last modified on 28 March 2017, at 22:43. Available at: [https://en.wikipedia.org/wiki/Wall\\_Street\\_Crash\\_of\\_1929](https://en.wikipedia.org/wiki/Wall_Street_Crash_of_1929), [Accessed 28 March 2017].
44. Winkler, A. M., 2016. The World War II. *the Gilder Lehrman Institute of American History*, [online] Available at: <https://www.gilderlehrman.org/history-by-era/world-war-ii/essays/world-war-ii-home-front> [Accessed 19 March 2017].

\* \* \* \* \*